

Distr.: General
16 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 79 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

المحيطات وقانون البحار: المحيطات وقانون البحار

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي والعشرين

رسالة مؤرخة 13 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين
المشاركين للعملية التشاورية غير الرسمية

عملاً بقراري الجمعية العامة 19/74 و 239/75، تم تعييننا رئيسين مشاركين للاجتماع
الحادي والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات
وقانون البحار.

ونتشرف بأن نقدم لكم التقرير المرفق عن أعمال العملية التشاورية غير الرسمية في اجتماعها
الحادي والعشرين، المعقود افتراضياً في الفترة من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021. وتتألف نتائج الاجتماع
من موجز أعدناه للقضايا المثارة والأفكار المطروحة خلال الاجتماع، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع
التركيز، وهو موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره".

واتساقاً مع الممارسة الماضية، نرجو تعميم هذه الرسالة والتقرير باعتبارهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند 79 (أ) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إيزابيل ف. بيكو

فيليامي فاينغا تونيه

الرئيسان المشاركان



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

200821 180821 21-09953 (A)



الاجتماع الحادي والعشرون لعملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(14-18 حزيران/يونيه 2021)

موجز أعدّه الرئيس المشارك

1 - عقدت عملية الأمم المتحدة التشارورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار اجتماعها الحادي والعشرين في شكل افتراضي في الفترة من 14 إلى 18 حزيران/يونيه 2021. وعلا بقرار الجمعية العامة 19/74، وكما أكدته الجمعية في قرارها 239/75، ركّز الاجتماع مناقشاته على موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره". وكان من المقرّر أصلاً عقد الاجتماع الحادي والعشرين للعملية التشارورية غير الرسمية في عام 2020، ثم تأجل الاجتماع إلى عام 2021 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لاستمرار آثار الجائحة في عام 2021، اقترح عقد الاجتماع افتراضياً وتم الاتفاق على ذلك في إطار التشاور مع الدول.

2 - وتم تسجيل ما وصل إلى 210 من حالات الاتصال يوميا على منصة Interprefy للاجتماعات، وقد قامت بهذه الاتصالات وفود من الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغير ذلك من الهيئات والكيانات والمنظمات غير الحكومية.

3 - وكانت الوثيقتان الداعمتان التاليتان متاحيتين للاجتماع: (أ) تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار بشأن، الذي تناول موضوع تركيز الاجتماع الحادي والعشرين للعملية التشارورية غير الرسمية (A/75/70)؛ (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح (A/AC.259/L.21/Rev.1).

4 - وأُتيح تسجيلات الفيديو للبيانات المسجلة مسبقاً لأعضاء حلقات النقاش على الموقع الشبكي لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة⁽¹⁾. وأُتيح تسجيلات الاجتماع الحادي والعشرين للعملية التشارورية غير الرسمية لجميع الوفود على صفحة الشعبة المخصصة للعملية التشارورية غير الرسمية.

البندان 1 و 2 من جدول الأعمال

افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

5 - قام بافتتاح الاجتماع الرئيس المشارك، إيزابيل بيكو، الممثلة الدائمة لموناكو لدى الأمم المتحدة، وفيليامي فاينغا توميه، الممثل الدائم لتونغا لدى الأمم المتحدة، اللذان عيّنها فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

6 - وأدلى ببيان استهلاكي مكتوب باسم الأمين العام كل من وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، جواو ميغيل دي سيريا سواريس، ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ليو جنمن، ووكيلة الأمين العام والممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية

(1) www.un.org/Depts/los/consultative_process/icp21/ICP21PanelistsSchedule_PostingVideos_.pdf

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيكيتامويلوا كاتوا أوتويكامانو، وأُتيحت البيانات على الموقع الشبكي للشعبة قبل الاجتماع⁽²⁾.

7 - واعتمدت الوفود صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروع وأقرت تنظيم الأعمال المقترح.

البند 3 من جدول الأعمال

تبادل عام للآراء

8 - نظرا للطابع الافتراضي للاجتماع، وبغية تعظيم الاستفادة من خدمات الترجمة الفورية خلال الساعتين المخصصتين لكل جلسة من جلسات الاجتماع، دُعيت الوفود إلى تقديم بياناتها خطياً في إطار البند المعنون "تبادل عام للآراء". وتلقت الأمانة العامة 23 بياناً عاماً من دول أعضاء في الأمم المتحدة وطرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومنظمات غير حكومية، وتمت إتاحتها على الموقع الشبكي للشعبة وفقاً لصيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروع.

9 - وأبرزت عدة وفود أهمية العملية التشاورية غير الرسمية، معتبرة إياها منتدى مفيداً لمناقشة القضايا الرئيسية المتصلة بالمحيطات وقانون البحار. وأعربت عدة وفود عن امتنانها للرئيسين المشاركين والشعبة لتنظيم الدورة الحادية والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأعربت عدة وفود أيضاً عن تقديرها للأمين العام لتقريره عن المحيطات وقانون البحار الذي تناول موضوع تركيز الاجتماع، حيث وجدت التقرير شاملاً ومحتوياً على أساس متين يمكن أن تُبنى عليه المناقشات.

10 - ورحبت وفود عديدة بقرار تركيز مناقشات الاجتماع الحادي والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية على موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره"، واعتبرته فرصة حسنة للتوقيت وبالغة الأهمية لتعميق معرفتها بالموضوع وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات من مختلف المناطق. وأعرب عن رأي مفاده أن المناقشات بشأن هذا الموضوع ستعزز جهود المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 14، الذي يتوخى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

11 - وسلّطت وفود عديدة الضوء على أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها الإطار القانوني الذي يجب من خلاله تنفيذ جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، على نحو ما جرى تأكيده أيضاً في القرارات السنوية للجمعية العامة بشأن المحيطات وقانون البحار. وأشارت بعض الوفود كذلك إلى وجوب عدم المساس بالاتفاقية.

12 - ورحب بعض الوفود بالتقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير لعام 2019 الذي أعدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وبالتقييم العالمي الثاني للمحيطات.

13 - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء التسارع المتوقع لارتفاع المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر. واستشهدت عدة وفود بالتقرير الخاص في معرض إشارتها إلى أسباب هذا التسارع، بما في ذلك التمدد الحراري وتزايد معدلات فقدان الجليد من الغطاء الجليدي في كل من غرينلاند وأنتاركتيكا، فضلاً عن استمرار فقدان الكتلة الجليدية. وفي هذا الصدد، أبرز بعض الوفود بقلق الزيادات المتوقعة، بما يشمل التباينات

(2) https://www.un.org/Depts/los/consultative_process/icp21/statement21.htm

الإقليمية، في ارتفاع مستوى سطح البحر الذي تنبأ التقرير الخاص بحدوثه بحلول عام 2100 وعام 2300، بما في ذلك في إطار كل من سيناريو الانبعاثات المنخفضة وسيناريو الانبعاثات المرتفعة. ولاحظت عدة وفود أن المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر قد بلغ بالفعل أعلى مستوياته منذ بدء تسجيل قياسات الارتفاع العالية الدقة. وحذّر أحد الوفود من المرحلة الحرجة التي بلغها العالم فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، مستشهداً بآخر تقرير تقييمي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

14 - وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الآثار الأخرى لانبعاثات غازات الدفيئة وتغير المناخ، بما في ذلك زيادة وتيرة وشدة العواصف والمدود العاصفية، وزيادة المتساقطات، وارتفاع درجات حرارة البحار والمحيطات، والتغيرات في أنماط هجرة الأرصد السمكية، وتحمّض المحيطات وفقدانها للأكسجين، وهي عوامل سيتضافر بعضها مع ارتفاع مستوى سطح البحر لإحداث آثار إضافية ضارة بالنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وبالأشخاص المعتمدين عليها. وأعرب بعض الوفود أيضاً عن القلق إزاء فقدان التنوع البيولوجي الناجم نتيجة آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر ونضوب الموارد الطبيعية.

15 - وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء الآثار غير المتناسبة لارتفاع مستوى سطح البحر وغيره من التهديدات الناجمة عن تغير المناخ التي تلحق بالمناطق الساحلية والمناطق الخفيضة والبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وينظمها الإيكولوجية. وسلّط الضوء على احتراق المحيطات وتحمّضها وفقدانها للأكسجين، فضلاً عن الظواهر الجوية القصوى، باعتبارها من التهديدات الأخرى الناجمة عن تغير المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة والتي سيكون لها تأثير غير متناسب على تلك المناطق. وأشارت عدة وفود أن هذه التهديدات، بالاقتران مع ارتفاع مستوى سطح البحر، قد يكون لها آثار عديدة على هذه المناطق المعرضة للخطر، بما في ذلك الفيضانات، والتآكل الساحلي، وتملّح مستودعات المياه الجوفية ومصاب الأنهار والأراضي الزراعية، وازدياد المخاطر التي تهدّد الأمن الغذائي وسبل العيش، وتشريد الشعوب وتدمير البنى التحتية الساحلية الهامة والنظم الإيكولوجية وموائل النباتات والحيوانات الهامة. وأكد بعض الوفود أن ارتفاع مستوى سطح البحر يرقى إلى مستوى الخطر المهدّد لوجود الدول الجزرية الضعيفة برمتها. ووجّه وفد مراقب الانتباه إلى آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على الكابلات البحرية والبيانات والاتصالات الرقمية.

16 - وأشارت عدة وفود إلى أن الفيضانات الساحلية تشكل تهديداً خاصاً للمدن الكبيرة التي نمت على طول السواحل ودلتا الأنهار في جميع أنحاء العالم، والتي يتوقّع أن تضم بحلول عام 2050 تعداداً يبلغ 800 مليون نسمة. وأعرب أيضاً عن رأي مفاده أنه، في حين أن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تحديات خاصة للدول الجزرية والأرخبيلية، فإن من هذه التحديات كثيراً مما يجب التصديّ له من جانب جميع الدول.

17 - وأشار بعض الوفود إلى أن هناك مناطق معينة ستعاني من ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدّلات أسرع وأكبر من غيرها. وسلّط الضوء على المحيط الهادئ كواحدة من هذه المناطق. ونكّر أحد الوفود بأن العلماء الذين ساهموا في التقرير التقييمي الخامس للهيئة الحكومية الدولية قد وجدوا أن منطقة غرب المحيط الهادئ شهدت بالفعل ارتفاعاً في مستوى سطح البحر أكبر ثلاث مرات من المتوسط العالمي بين عامي 1993 و 2012. وحذّر وفد آخر من أن الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة التضاريس والجزر المرجانية في المحيط الهادئ سيكون أمامها فترة أقصر للتكيف مع آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

18 - وأشار بعض الوفود إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر يمكن أن يعوق جهود الدول لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن يجري في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني

لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى زيادة قدرة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والمجتمعات المحلية الضعيفة على الصمود.

19 - ورَحِّبَت عدة وفود بقرار لجنة القانون الدولي إدراج موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي" في برنامج عملها. ورَحَّب بعض الوفود أيضا بالتقدم الذي أحرزته اللجنة حتى الآن، ولا سيما إصدارها ورقة القضايا الأولى التي أعدها اثنان من الرؤساء المشاركين للفريق الدراسي التابع للجنة بشأن هذا الموضوع. وسلَّطوا الضوء على بعض الملاحظات الأولية التي أبداها الرئيسان المشاركان في ورقة القضايا الأولى، بما في ذلك ملاحظة أن الاتفاقية لم تنص صراحة على وجوب قيام الدول الساحلية برسم خطوط أساس أو حدود خارجية جديدة للمناطق البحرية عندما تتغير الظروف الساحلية ذات الصلة، وأن أحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية هو ضمان الاستقرار والحفاظ عليه، ولا سيما عندما تنشأ ظروف يمكن أن يكون لها تأثير على الاستقرار القانوني والأمن واليقينية وإمكانية التنبؤ.

20 - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه يجب إنشاء المناطق الساحلية وفقا للاتفاقية قبل النظر في ما يُحتمل أن يلحق بها من آثار قانونية لارتفاع مستوى سطح البحر. وذكر بعض الوفود أن أي حل لهذه المسألة يجب أن يُنَفَّذ وفقا للاتفاقية والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء حالات الحيد عن الاتفاقية أو التفسيرات المستحدثة لها.

21 - وأعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية المنشأة وفقا للاتفاقية لدولة ما، وما يترتب عليها من حقوق واستحقاقات، ستظل دون تغيير، بغض النظر عن التغيرات المادية المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتصل بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى جهوده لاستكمال الأعمال التقنية والقانونية اللازمة لتأمين مناطقه البحرية والحقوق والاستحقاقات النابعة منها، بما في ذلك عن طريق تجميع الإحداثيات الجغرافية لنقاط خطوط أساسه البحرية والحدود الخارجية لمناطقه البحرية، واستكمال جميع اتفاقات تعيين الحدود البحرية المطلوبة، وإيداع جميع المعلومات ذات الصلة لدى الأمين العام، وفقا للاتفاقية ولميثاق الأمم المتحدة.

22 - وأعرب أحد الوفود عن تفاؤله بإمكان التوصل، من خلال التعاون المستمر، إلى نهج مشترك بشأن الكيفية التي ينبغي أن تؤدي بها الاتفاقية دورها في سياق ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار وفد آخر إلى أن المناقشات التي تتناول الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر يجب أن يُنظر إليها بالاقتران مع التصميم السياسي للدول الأعضاء على التصدي لتغير المناخ وآثاره، ويجب ألا تجبّ هذا التصميم. وأبرز أيضا ما في القانون الدولي من ثغرات على صعيد معالجة شواغل هامة أخرى متعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك تشرّد الأشخاص وهجرتهم وتحويلهم وإجلاؤهم داخل الحدود الوطنية وخارجها.

23 - ودعت وفود عديدة إلى زيادة التنسيق الدولي والتعاون على الصعد المحلي والإقليمي والدولي للتصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. وفي هذا الصدد، أشارت بعض الوفود إلى الحاجة إلى بلورة الأطر السياسية، وتطوير الاستجابات العلمية والتقنية والتكنولوجية، وتحسين سيناريوهات ارتفاع مستوى سطح البحر، فضلا عن نظم التنبؤ والإنذار، والتكيف وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز بناء القدرات وتبادل البيانات العلمية والمعلومات التكنولوجية. ورحب أحد الوفود بالتعاون الدولي والإقليمي في مجال إدارة المناطق البحرية المحمية والاقتصاد الأزرق وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيات ذات الصلة.

24 - وشدد أحد الوفود على ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية لارتفاع مستوى سطح البحر، مشيراً إلى الجهود الجارية لمعالجة الارتباط بين المحيطات والمناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي هذا الصدد، دعت بعض الوفود إلى التنفيذ الفعال لمختلف الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية والاتفاقية الإطارية واتفاق باريس، بطريقة منسقة للتصدي لارتفاع مستوى سطح البحر، فضلاً عن التنسيق مع الجهود الدولية والإقليمية الأخرى. وأكد بعض الوفود تأييده للهدف الحيوي المتمثل في ضمان بقاء الاحترار ضمن حدود 1,5 درجة مئوية، وللجهود المبذولة لإبقاء تحقيق هذا الهدف في المتناول. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة المشاركة النشطة من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة التي تعالج جميع جوانب المسألة، بما في ذلك التنوع البيولوجي والمحيطات وتغير المناخ، وغير ذلك من الجوانب. واستشهد وفد آخر بالتقرير الخاص لتأكيد الحاجة الملحة لإعطاء الأولوية للعمل الطموح والمنسق والحسن التوقيت لمعالجة التغيرات غير المسبوقه والدائمة التي تحدث في المحيطات والغلاف الجليدي.

25 - وسلط بعض الوفود الضوء على أهمية الجهود الوطنية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، مشيرةً إلى اعتمادها سياسات عامة ولوائح واستراتيجيات للقيام بذلك. وشددت عدة وفود على جهودها الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة، بما في ذلك عن طريق تنفيذ أهداف جديدة لخفض الانبعاثات وفقاً لاتفاق باريس والاتفاقية الإطارية. وقام بعض الوفود بإطلاع الحضور على جهود وطنية محددة ترمي إلى التصدي لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر عن طريق جملة أمور منها الاستثمار في علوم المناخ، وزيادة البنى التحتية والقدرات في مجال رصد المحيطات وجمع البيانات، ووضع نماذج وتنبؤات لمستوى سطح البحر، واتباع النهج القائمة على الطبيعة، مثل نهج إصلاح النظم الإيكولوجية، وبناء شراكات بين خبراء علميين محليين ودوليين لتقييم آثار تغير المناخ وتحديد الفجوات في البيانات، بما في ذلك للمساعدة في تصميم تدابير التكيف. وقام أحد الوفود بإطلاع الحضور على جهود التكيف الوطنية التي يقوم بها لحماية المباني والبنى التحتية الحيوية من ارتفاع مستوى سطح البحر. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء الافتقار إلى المعارف بشأن الممارسات والتشريعات والاستراتيجيات الفعلية للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الاستثمارات ذات الصلة التي تقوم بها دول مختلفة حول العالم لحماية مناطقها الساحلية من آثار تغير المناخ وتكييفها معها، ولا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار أحد الوفود إلى أنه بصدد زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمناخ والخضرة لمساعدة البلدان النامية التي تحتاج إلى انتعاش أخضر. وسلط أحد الوفود المراقبة الضوء على بعض التدابير التي يمكن النظر فيها مع أخذ العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر وغازات الدفيئة البشرية المنشأ بعين الاعتبار.

26 - وسلط بعض الوفود الضوء على الدور الهام للبحوث العلمية البحرية، ولا سيما في مجال تعزيز ودعم العمل المتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. وفي هذا الصدد، أعرب عن رأي مفاده أن تحسين فهم المناخ المحيطي والنظم الإيكولوجية للمحيطات، فضلاً عن الآثار ومواطن الضعف البشرية، يتطلب إجراء بحوث علمية منسقة وإقامة نظام مستمر وطويل الأجل لرصد البيانات المتعلقة بالمحيطات. وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء استمرار الافتقار إلى المعارف المتعلقة بالتغيرات في مستوى سطح البحر الساحلي، مستشهداً بالتقييم العالمي الثاني للمحيطات. وأقر بأن المعارف التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية هي عنصر مكمل للبحوث العلمية البحرية. وأشار بعض الوفود إلى أهمية عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، وجرى التشديد على دوره في تعزيز بناء القدرات وتحسين فهم آثار

ارتفاع مستوى سطح البحر والاستجابات اللازمة لمعالجة آثاره. وأبرزت عدة وفود بعض المشاريع البحثية الممولة على الصعيد الإقليمي لمعالجة الشواغل المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ.

موضوع التركيز: ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره

27 - وفقا لصيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح، نُظِّمت حلقة النقاش عن موضوع التركيز في جزأين يتمحوران حول الموضوعين التاليين: (أ) فهم مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثارها والتحديات ذات الصلة؛ (ب) التعاون والتنسيق الدوليان في التصدي للآثار والتحديات المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر. وقدم أعضاء حلقة النقاش عروضاً مسجلة مسبقاً أتيحت للوفود على الموقع الشبكي للشعبة. وقبل إجراء المناقشات، دعا الرئيسان المشاركان أعضاء حلقة النقاش إلى الإدلاء بملخصات موجزة لعروضهم.

1 - ارتفاع مستوى سطح البحر: فهم المسألة وآثارها والتحديات ذات الصلة

عروض حلقة النقاش

28 - في الجزء الأول، قام كارلوس غارسيا - سوتو، مدير وحدة التغير العالمي المشتركة (المجلس الوطني الإسباني للبحوث، جامعة إقليم الباسك، إسبانيا) والمنسق المشترك لفريق خبراء الدورة الثالثة من دورات العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، بعرض النتائج الرئيسية المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر الواردة في التقييمات العالمية للمحيطات وفي غيرها من تقييمات الأمم المتحدة، وقدم توصيات تتعلق بتخفيف حدة ارتفاع مستوى سطح البحر والتكيف معه ورصده. وقدمت كورينا شروم، مديرة معهد تحليل ونمذجة النظم الساحلية بمركز Helmholtz-Zentrum Hereon، والأستاذة في جامعة هامبورغ، ألمانيا، استعراضاً عاماً للمفاهيم والأسباب وأوجه انعدام اليقين والآثار والتحديات المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر في الماضي والمستقبل، وناقشت إمكانية استدامة مختلف استجابات التكيف. وقامت زينا سيسفاري، نائبة المدير ورئيسة قسم الضعف البيئي وخدمات النظم الإيكولوجية في معهد البيئة والأمن البشري بجامعة الأمم المتحدة، والمؤلفة الرئيسية للفصل الذي تناول ارتفاع مستوى سطح البحر في التقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظل مناخ متغير، بإطلاع الحضور على النتائج الرئيسية لفصل التقرير الذي يركز على السواحل المنخفضة التضاريس، مسلطة الضوء على مسألة كون ارتفاع مستوى سطح البحر ظاهرة لا رجعة عنها، وتزايد كثافة وتواتر الظواهر الجوية القصوى بسبب تغير المناخ، وتأثير سيناريوهات انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل على تدابير التكيف القائمة على الطبيعة، فضلاً عن أهمية التحرك مبكراً على صعيد التخفيف والتكيف. وقدم ويليام سويت، وهو عالم محيطات أقدم في الإدارة الوطنية لعلوم المحيطات والغلاف الجوي في الولايات المتحدة الأمريكية، عرضاً موجزاً لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر وما يتصل به من تحديات على طول سواحل الولايات المتحدة، فضلاً عن الاحتياجات المتصلة بتحسين فهم المخاطر الساحلية الحالية والمستقبلية، مثل البيانات وشبكات الرصد والقياسات الساتلية والمعلومات المكيفة محلياً، فضلاً عن التنسيق والتعاون العالميين اللازمين للتخفيف من ارتفاع مستوى سطح البحر والتكيف معه. وقام بلير غرينان، وهو عالم أبحاث في معهد بيدفورد لعلوم البحار ومصائد الأسماك والمحيطات في كندا والمدير العلمي لبرنامج أرغو كندا، بعرض منظور كندي إزاء ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك آثاره والتحديات المتعلقة بخطط التكيف القائمة على أسس علمية وأدوات إدارة البنى التحتية والنظم الإيكولوجية الساحلية، ونُهج إدماج الجهات الحكومية ذات الولايات المتداخلة من مختلف المستويات والقطاع الخاص

والمنظمات غير الحكومية. وقدم باتريسيو وينكلر، العضو في فريق هندسة المحيطات في جامعة فالبارايسو، شيلي، استعراضا عاما للآثار الناجمة عن المناخ التي يتعرض لها الساحل الشيلي النشط تكتونيا، وسلط الضوء على الحاجة إلى تحليل متعدد المخاطر تحركه القوى المحلية عند نمذجة ورصد ارتفاع مستوى سطح البحر على طول سواحل ذات خصائص فريدة. وقال روبرت نيكولز، مدير مركز تيندال لبحوث تغير المناخ، جامعة إيسست أنغليا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والرئيس المشارك للنشاط البحثي المعنون التحدي الكبير المتعلق بتغير مستوى سطح البحر وآثاره الساحلية على الصعيد الإقليمي التابع للبرنامج العالمي لبحوث المناخ، إن ارتفاع مستوى سطح البحر أمر مؤكد، بينما معدله الدقيق غير معلوم على وجه اليقين، وشدد على الحاجة إلى تدابير تخفيف قوية وتناول مجموعة خيارات التكيف المتاحة لحماية المجتمعات المحلية الساحلية، مبرزا وجوب أن تكون عملية التكيف دورة مستمرة، وهو ما يتطلب إعادة تقييم للمعلومات والمخاطر. وقام بيبيرابولو كامبوستريني، المدير المنتدب لاتحاد Consorzio per il coordinamento delle ricerche inerenti al sistema lagunare di Venezia، بإيطاليا، وهو رابطة للجامعات وهيئات البحوث العامة التي تدير البحوث في بحيرة البندقية الشاطئية، بعرض دراسة حالة البندقية كمثال على ما لارتفاع مستوى سطح البحر من آثار على التراث الثقافي، وكقصة نجاح لتدابير التكيف، مشددا أيضا على أن هذه التدابير ينبغي أن تتطور مع ارتفاع مستوى سطح البحر. وقدم كامبيرون شيلتون، موظف الحماية في الوحدة القانونية بقسم سياسة الحماية والمشورة القانونية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، موجزا لبيان مادلين غارليك، رئيسة قسم سياسة الحماية والمشورة القانونية بالمفوضية، بشأن تنقل البشر والحماية الدولية للمشردين في مواجهة ارتفاع مستوى سطح البحر. وقدم فرناندو سيرينغان، الأستاذ في معهد العلوم البحرية بجامعة الفلبين، استعراضا عاما للإجراءات اللازمة لمعالجة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره والعوامل المضاعفة للآثار في الفلبين، مشيرا إلى أن البلد لم يقم بعد بوضع سياسات للتصدي لعواقب ارتفاع مستوى سطح البحر. وأبرزت روزماري كادوغان، المستشارة القانونية المختصة بالحدود البحرية في مديرية التجارة والمحيطات والموارد الطبيعية في الكومنولث، أهمية مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر بالنسبة لبعض "الدول الصغيرة" الأعضاء في الكومنولث، وعرضت مجموعة من المبادرات التي يجري اتخاذها لتعزيز التكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر في تلك البلدان. وأخيرا، قدم ينس كروغر، نائب مدير برنامج المحيطات والبحار في جماعة المحيط الهادئ، عرضا موجزا للصلات بين آثار ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك التآكل وتملح المياه، وبين التنمية المستدامة لدول المحيط الهادئ، وأثر أوجه القصور على صعيد البيانات في استجابات وتمويل التكيف، وهو ما يتجلى في النتائج الأخيرة بخصوص الارتفاع الحقيقي لجزر توفالو المرجانية المنخفضة التضاريس.

حلقات النقاش

29 - ركزت المناقشات التي جرت بعد إلقاء موجزات البيانات على جملة أمور منها توصيف ظاهرة ارتفاع مستوى سطح البحر ومداها، بما في ذلك التباينات الإقليمية، وآثارها البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛ ومختلف الاستجابات للتخفيف والتكيف المتاحة للتصدي لارتفاع مستوى سطح البحر؛ والحاجة إلى استجابات عالمية وإقليمية ومحلية لارتفاع مستوى سطح البحر. وجرى أيضا مناقشات بشأن ما يلي: إلحاح مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر وآثارها على صعيد ازدياد تواتر حدوث الظواهر الجوية القصوى بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية، بما في ذلك المناطق الساحلية الخفيضة؛ والحاجة إلى التعاون والتنسيق الدوليين وبناء القدرات والتمويل من أجل مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول

الساحلية والمجتمعات المحلية الساحلية على التعامل مع ارتفاع مستوى سطح البحر؛ واستخدام المعارف التقليدية والمحلية في صياغة الاستجابات لارتفاع مستوى سطح البحر؛ والحاجة إلى التنسيق بين الهيئات والعمليات المكلفة بولايات متعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر؛ وأهمية عمليات التخطيط الوطنية، وفجوات البيانات، والتحديات التي تعترض نمذجة ورصد ارتفاع مستوى سطح البحر؛ والحماية الدولية للمشردين نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر.

30 - وردًا على سؤال عن معنى مصطلح "ميزانية مستوى سطح البحر"، أوضح السيد غارسيا - سوتو أن المصطلح يشير إلى تحليل العوامل المختلفة التي تسهم في تغير مستوى سطح البحر، سواء عن طريق تغير كتلة مياه البحر (ذوبان الجليد من الأنهار الجليدية والصفائح الجليدية القطبية والمدخلات الآتية من المستودعات البرية لتخزين المياه) أو عن طريق تغير حجم مياه البحر (درجة الحرارة). وأشار إلى أن المستوى الكلي لسطح البحر يمكن قياسه مباشرة باستخدام جملة أمور منها أدوات قياس الارتفاع من السواحل، أو تحليلياً من خلال ميزانية مستوى سطح البحر. وخلص من ذلك إلى أنه عن طريق مقارنة نتائج هذه الأنواع المختلفة لطرق القياس، يمكن للعلماء تحديد المعلومات الناقصة عن مصادر الإسهام في المستوى الإجمالي لسطح البحر كي يكونوا على ثقة مما يقدّمونه من بيانات. وناقشت السيدة شروم والسيد غارسيا - سوتو والسيد غرينان والسيد وينكلر أيضاً الفرق بين المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر والمستويين النسبي والإقليمي لسطح البحر. ففي حين أن المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر هو متوسط ارتفاع جميع محيطات العالم، فإن المقصود بمستوى سطح البحر النسبي هو ارتفاع سطح المحيط قياساً إلى مستوى اليابسة في موقع معين. وفيما يتعلق بالمستوى الإقليمي لسطح البحر، أشار السيد غارسيا - سوتو إلى أن معدل زيادة مستوى سطح البحر الإقليمي في بعض المناطق يزيد مرتين إلى ثلاث مرات عن المتوسط العالمي لمستوى سطح البحر، مما يعكس، في جملة أمور، عوامل التباين الطبيعي مثل تيار النينيو/التذبذب الجنوبي ونمط التيارات المحيطية. وأشار السيد وينكلر إلى أن مستوى سطح البحر النسبي يتأثر بالديناميات المحلية والإقليمية، بما في ذلك التحركات التكتونية والأرضية، والتآكل، وتغيرات الرياح، والتيارات البحرية، والظواهر الجوية القصوى. وأضافت السيدة شروم أنه ربما يكون من المستصوب أن ينظر المجتمع العلمي في التركيز على المناطق التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات عاجلة للتكيف. وعلمت السيدة شروم والسيد غارسيا - سوتو قائلين إن حجم المتوسط العالمي لارتفاع مستوى سطح البحر يمكن إلى حد كبير أن يتحدد في المستقبل بحجم ذوبان الغطاء الجليدي الأنتاركتيكي. غير أنهما أكّدا أن مساهمة الغطاء الجليدي الأنتاركتيكي هي حالياً أكبر عامل غير معلوم من العوامل الداخلة في حساب توقعات ارتفاع مستوى سطح البحر، وأن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود البحثية لزيادة المعرفة في هذا المجال. وقدمت عدة وفود أمثلة لمناطق متأثرة بشكل خاص بارتفاع مستوى سطح البحر، مثل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهادئ. وأشار السيد غارسيا - سوتو إلى أنه بالإضافة إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، فإن هناك عوامل ضغط الأخرى تهدد صحة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الأنواع الغازية والسياحة الساحلية.

31 - وبالإضافة إلى التغيرات التدريجية في مستويات سطح البحر، أشار بعض الوفود إلى المخاطر السريعة التكوّن المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ بشكل أعم، بما في ذلك زيادة شدة الفيضانات المديّة والمدود العاصفية وغير ذلك من الظواهر الجوية القصوى. وفي حين أن هذه الظواهر كانت تاريخياً أحداثاً تقع مرّة كل نحو مائة عام، أشار السيد غارسيا - سوتو والسيدة سيسفاري إلى أنه من المتوقع أن تصبح هذه أحداثاً سنوية في بعض المواقع، كما هو الحال في البحر الأبيض المتوسط.

والمناطق المدارية. وذكر السيد سويت أن المعدل الوطني للفيضانات المديّة قد تضاعف بالفعل في الولايات المتحدة منذ عام 2000 بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر، وأن الآثار كانت أسوأ في العديد من المناطق الواقعة على طول الساحلين الشرقي والخليجي في الولايات المتحدة، وهي مناطق مسطحة وخفيضة وكثيفة السكان. وأشار السيد غارسيا - سوتو إلى أن العديد من المدن والجزر الخفيضة قد يشهد ظواهر مناخية قصوى سنوياً بحلول عام 2050. وأضاف أن هذا سيؤدي إلى تلوث المياه العذبة وتآكل السواحل.

32 - ولاحظت عدة وفود، من بينها وفود من دول جزرية صغيرة نامية، أنه لم يعد هناك رجعة عن ظاهرة ارتفاع مستوى سطح البحر، وأنها تشكل تهديداً وجودياً للدول الجزرية. واتفقت السيدة سيبسغاري مع مقولة إنه لم يعد من الممكن تقادي ارتفاع مستوى سطح البحر في ظل أي سيناريو مستقبلي لانبعاثات غازات الدفيئة، وأضافت أن معدل الارتفاع قد ازداد في العقود الأخيرة. وشددت مع ذلك على أنه ما زال من الممكن حدوث سيناريوهات مستقبلية مختلفة جذرياً، وأنه إذا تمكّن المجتمع الدولي من تحقيق أحد سيناريوهات الانبعاثات المنخفضة، سيتمكن إبقاء ارتفاع مستوى سطح البحر في حدود المتر الواحد بحلول نهاية القرن، وستظل هناك جدوى من مجموعة من تدابير التكيف، بما في ذلك التكيف القائم على الطبيعة. وشدد أحد الوفود المراقبة على أنه ينبغي بالتالي إيلاء الأولوية للتخفيف من تغير المناخ من خلال خفض انبعاثات غازات الدفيئة لكي تظل المناطق الساحلية حول العالم صالحة للسكنى ولإتاحة المجال لتوظيف مجموعة تدابير التكيف بكامل نطاقها. واتفق السيد غارسيا - سوتو مع مقولة إن إجراءات التخفيف تشكل أولوية لتحقيق هدف إبقاء الاحترار ضمن حدود 1,5 درجة مئوية بموجب اتفاق باريس من أجل تجنب أسوأ العواقب على صعيد ارتفاع مستوى سطح البحر. وأضاف السيد وينكلر أنه يجب قياس تكلفة إجراءات التخفيف والتكيف مقابل تكلفة عدم التحرك، وأن هناك منهجيات متعددة متاحة لحساب هذه التكاليف.

33 - وطلب أحد الوفود إلى أعضاء حلقة النقاش أن يعرضوا بإيجاز كيف يمكن تعزيز نهج التكيف القائمة على الطبيعة من أجل التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار السيد غارسيا - سوتو والسيدة شروم والسيدة سيبسغاري إلى استعادة أشجار المانغروف والحلول المتصلة بالشعاب المرجانية كأدوات شديدة الفعالية لحماية السواحل، ولئن حذّروا من أنها لن تكون مجدية في الأجل الطويل في ظل سيناريو للانبعاثات المرتفعة، وذلك نظراً لهشاشة هذه النظم الإيكولوجية نفسها في مواجهة آثار تغير المناخ وتحمّص المحيطات. فحثّوا بالتالي على تنفيذ هذه التدابير على وجه السرعة، بالاقتران مع استجابات التخفيف والتكيف الفعالة الأخرى.

34 - وبينما اعتُبرت الحلول المستمدّة من الطبيعة مهمّة، لاحظ أحد الوفود أن عامل الوقت ليس في صالح العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن التكيف الناجح سيتطلب استجابات صعبة على صعيد البنى التحتية، مثل رفع مستوى الجزر وإقامة الحواجز، وهو ما قد ينطوي على استثمارات هائلة تصل إلى عدة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للمشروع الواحد، كما هو الحال في مثال سيق في أحد العروض. وفيما يتعلق بالنطاق المتنوع لحلول التكيف، ومنها "الخشّن" و "الناعم" والمستمدّ من الطبيعة، أشار السيد نيكولز إلى أنه على الرغم من عدم وجود احتمال لاتساع نطاق الحلول المتاحة، فإنه يلزم تكيفها لتلائم مختلف السياقات في إطار مسارات التكيف المرن. وأضاف أنه يلزم العمل على التكيف بطرق تختلف باختلاف المناطق من حيث الطابع الحضري والريفي، حيث يتوافر مجال أكبر للتكيف في المدن في ظل تركّز النشاط الاقتصادي فيها. وأشار إلى أن هناك ما يدعو إلى التفاوض بشأن إمكانيات التكيف المتاحة للمدن، ولا سيما حتى عام 2050، وأوصى بربط التخطيط للتكيف في الأجل الطويل بالتطلّعات

الإنمائية لمدن معينة. واستشهد السيد كامبوستريني بالبندقية كدراسة حالة، فشدد على أن الأطر الزمنية اعتباراً هام، وأن تدابير التكيف تحتاج إلى تعديل مستمر مع ارتفاع مستويات سطح البحر وحدث تحركات أرضية وتغيرات في الاحتياجات المجتمعية. وأشار إلى الدور الهام الذي يمكن لتدابير التكيف أن تؤديه في الحماية من فقدان التراث الثقافي، الذي يكون في الغالب غير قابل للتعويض وأقل مرونة من الطبيعة. وفي هذا الصدد، أبرز أن إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 يمكن أن يكون موجهاً لجهود الدول الرامية إلى حماية التراث الثقافي من خطر الضياع وجعله أكثر قدرة على الصمود في مواجهة هذا الخطر. وأكد السيد سويت أن التكيف يحدث بشكل رئيسي على الصعيدين المحلي والإقليمي، مما يجعل البيانات الآنية ذات التركيز المحلي وجهود بناء القدرات المنقذة على الصعيد المحلي من المتطلبات الأساسية لتعزيز استجابات التكيف. وأضاف أنه نظراً لأن التكيف عملية مرتبطة بموقع بعينه، فإنه غالباً ما يصعب استيراد الحلول من مناطق أخرى، وبالتالي يجب تكيف التكنولوجيا القائمة مع السياقات الجديدة. وأشار أيضاً إلى أهمية إبراز الجانب الإنساني لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، حتى يتسنى للمجتمعات المحلية أن تفهم ما تعنيه التوقعات وأن تستجيب وفقاً لذلك. ورداً على سؤال طرحه أحد الوفود بشأن فوائد تخطيط الحيز البحري العابر للحدود، أشار السيد كامبوستريني إلى أنه أداة مفيدة لمساعدة الحكومات على التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وإذكاء الوعي العام بالاستخدام المستدام للمحيطات، وكذلك بآثار تغير المناخ.

35 - وأشار السيد غرينان إلى أنه من المهم أيضاً إدراج المعارف التقليدية والمحلية في التخطيط للتكيف كي يتسنى تصميم استجابات ملائمة للسياقات المحلية وضمان وعي المجتمع المحلي بالتدابير ومشاركته فيها وملكيته لها. واتفقت عدة وفود مع الرأي القائل بضرورة تزويد المجتمعات الساحلية بالمعلومات وتمكينها كي تصبح جزءاً من الحل لمشكلة ارتفاع مستوى سطح البحر، مع الحرص على ألا تُغفل سبل كسب الرزق واحتياجات التنمية الاقتصادية بوجه أعم. واستشهد السيد سيرينغان بنشاط جمع الحصى في الفلبين، فأشار إلى أنه ينبغي تصميم استجابات التكيف بحيث تدعم سبل العيش المحلية من أجل ضمان تقبل المجتمعات المحلية لهذه التدابير وضمان استدامتها، وأنه ينبغي إذكاء الوعي العام بآثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وسلط السيد كروغر الضوء على أهمية إسماع صوت أصحاب المعارف التقليدية، مشيراً إلى أن رؤاهم يمكن أن تمتزج بالمعرفة العلمية لإيجاد نهج جديدة وتحولية للتكيف مع ارتفاع مستوى سطح البحر.

36 - وفي معرض الإشارة إلى أن بعض المجتمعات الساحلية قد بدأت بالفعل تتسحب من السواحل إلى الداخل نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر، أكد أحد الوفود ضرورة تطبيق استجابات التكيف المحلية بشكل عاجل بدعم من المجتمع الدولي. وذكر السيد نيكولز أنه بينما ينبغي أن تظل تنمية القدرة المحلية على الصمود وإبقاء الناس في أماكنهم الأصلية من الأولويات، فمن شبه المؤكد أن بعض المجتمعات المحلية ستضطر إلى النزوح داخل البلدان وخارجها في الأجل المتوسط إلى الطويل. غير أنه في بعض المجتمعات، قد لا ترغب المجتمعات المحلية في الانسحاب من السواحل وترك ديارها. ولاحظت عدة وفود أن القضايا المتصلة بكيونة الدولة وانعدام الجنسية تهدد بقوة الدول الجزرية التي تقل ارتفاعاتها عن مترين فوق مستوى سطح البحر. وأشاروا إلى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى تحسين معرفته بالكيفية التي يحدث بها التفاعل بين ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ وبين الهجرة والتشرد، وإلى وضع السياسات والأطر الكفيلة ببناء القدرة المحلية على الصمود وتهيئة المسارات الآمنة للهجرة. وشدد السيد شيلتون على أهمية اتخاذ تدابير للحد من القابلية للتأثر الشديد وتجنب تشريد المجتمعات الساحلية من خلال التخفيف من آثار تغير المناخ والحد من

مخاطر الكوارث، فإن لم يكن ذلك ممكنا تكون هناك حاجة إلى تدابير التكيف، بما في ذلك مسارات الهجرة الشرعية، وكذلك عمليات إعادة التوطين المخططة في بعض الظروف. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى توضيح السبل التي يحتمل أن تنطبق من خلالها الصكوك الدولية لحماية اللاجئين على حالات التشرد عبر الحدود في سياق تغير المناخ والكوارث، مذكرا بأنه على الرغم من أن "لاجئي المناخ" لا يشكلون فئة قائمة بذاتها في إطار القانون الدولي، فإن بعض المشردين في مثل هذه السياقات سيكونون مشمولين بالحماية الواجبة كلاجئين بموجب ما هو قائم بالفعل من أحكام القانون الدولي للاجئين. وردا على سؤال عن انعدام الجنسية وحماية اللاجئين في سياق التهديدات الوجودية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة، شدد على أن الحاجة إلى مسارات الهجرة وحصول المشردين بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر على الحماية الدولية سوف تنشأ في وقت أبكر كثيرا من موعد حدوث الغمر الكامل لبعض الدول وضياح أقاليمها. ولذلك، ينبغي التعامل مع المسألة بقر إضافي من الإلحاح. ووجه الانتباه إلى العمل الجاري للجنة القانون الدولي فيما يتصل بارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي ومجالات أخرى، مثل قانون حقوق الإنسان، ولا سيما قرار اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في قضية تيتيوتا لعام 2020⁽³⁾.

37 - وأكدت عدة وفود أيضا أن ارتفاع مستوى سطح البحر يشكل تهديدا لخطوط الأساس التي تقاس منها مناطقها البحرية. وفي هذا الصدد، أشارت هذه الوفود إلى أنه في عام 2019، تعهد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بالقيام بجهد جماعي، بسبل منها تطوير القانون الدولي، لكفالة نشوء وضع بمجرد تعيين المناطق البحرية لبلد عضو في المنتدى وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيث لا يمكن الطعن في تلك المناطق أو تقليصها نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ. وأشارت الوفود إلى أن العمل جار في منطقتها الإقليمية لتوثيق إحداثيات المناطق البحرية وإنجاز عمليات إبرام اتفاقات الحدود البحرية المعقدة.

38 - وطلبت عدة وفود معلومات من أعضاء حلقة النقاش عن الفجوات الحالية في البيانات والمعلومات المستخدمة في رصد ونمذجة ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار السيد غارسيا - سوتو والسيدة شروم إلى أن الغطاء الجليدي الأنتاركتيكي لا يزال يشكل أكبر فجوة في البيانات، وبالتالي فهو مصدر كبير لعدم اليقين في التوقعات المستقبلية لارتفاع مستوى سطح البحر. وأضاف السيد كروغر أن ارتفاع الجزر المرجانية الخفيضة كثيرا ما يقدر بأكثر من حقيقته، وأن الافتقار إلى البيانات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالتضاريس وقياسات الأعماق والمخاطر الساحلية، يحول دون التخطيط والتمويل للتكيف بشكل مستند إلى المعلومات السليمة. وأشار إلى دراسة أجريت مؤخرا وتبين منها أن متوسط ارتفاع توفالو 2,2 متر فقط فوق مستوى سطح البحر، بينما كان يُعتقد سابقا أن ارتفاعها يتراوح بين 5 و 10 أمتار فوق سطح البحر. وأشار أيضا إلى أن منظمته تعمل على سد الفجوة في البيانات والمعلومات، من خلال وضع السياسات اللازمة، وجعل المعارف العلمية في متناول صانعي القرار، وإشراك أصحاب المعارف التقليدية في هذه العملية.

39 - وأكد السيد غرينان أنه نظرا لأن تدابير التكيف هي تدابير مرتبطة بمواقع بعينها، وأن هناك تباينا إقليميا كبيرا في مستويات سطح البحر، فإن رصد المستوى النسبي لسطح البحر هو مطلب أساسي لنجاح التخطيط للتكيف. وقالت السيدة شروم إنه يلزم تعزيز القدرات في مجال النمذجة بغية إدماج السيناريوهات المحلية من جميع جوانبها. وعلى نفس المنوال، أشار السيد وينكلر إلى الحاجة إلى إجراء تحليلات المخاطر المتعددة، بما في ذلك النظم العالمية عالية الاستبانة لتحديد المواقع، في المناطق الساحلية التي توجد فيها

(3) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25482

مجموعة مركبة من المخاطر. وساق حالي شيلي واليابان على سبيل المثال، حيث قد يؤدي النشاط الزلزالي إلى تحركات أرضية وخطراً لحدوث الأمواج السنامية، مما يضاعف من تحدي ارتفاع مستوى سطح البحر. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى أن المعلومات ذات الصبغة المحلية ينبغي أن تشمل أيضاً بيانات عن العمليات البشرية (مثل أنشطة الاستخراج) ومعارف المجتمعات المحلية. وأشار السيد سيرينغان، في معرض تناوله مسألة مستوى الثقة في قدرة أساليب النمذجة على إعادة بناء الظواهر القصوى ليس دقيقاً بنسبة 100 في المائة، فإن له فائدة استرشادية ولو على أقل تقدير. واستقرت عدة وفود عن الآثار الميزانية لبحوث مستوى سطح البحر. وفي هذا الصدد، أشار السيد غرينان إلى أن معظم بحوث المحيطات العالمية تمّول بمنح بحثية قصيرة الأجل، في حين أن هناك احتياجاً للترامات وطنية بتمويل مستدام لتمكين العلماء من توليد بيانات طويلة الأجل ليُسترشد بها في ما يُتخذ من إجراءات. وأشار السيد سويت أيضاً إلى ضرورة التخطيط الميزاني المناسب وتوفير الإرشاد على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات بشأن تمويل استجابات التكيف.

40 - وردا على سؤال لأحد الوفود المراقبة بشأن ما إذا كان يوجد مؤشر يقيس درجات قابلية التأثر بارتفاع مستوى سطح البحر لفرادى البلدان، أشار السيد نيكولز إلى أنه نظراً لأن الطرق التي يؤثر بها ارتفاع مستوى سطح البحر على سواحل معينة تتوقف على عوامل متعددة وسياقات محلية، فإن إنتاج مثل هذه المؤشرات أمرٌ معقد للغاية، والمحاولات التي جرت للقيام بذلك لم تكتمل.

41 - وسلط أحد الوفود الضوء على مجموعة من المبادرات والأدوات المستخدمة في إنشاء بيانات ساتلية ونمذجة التغيرات في مستوى سطح البحر حول العالم، ويمكن العثور على الوصلات الخاصة بمواقعها الشبكية ضمن بيان الوفد المنشور على الموقع الشبكي للشعبة. ومن أمثلة ذلك تمويل المشروع الجماعي الكبير للغطاء الجليدي الأنتاركتيكي، الذي سيقم دور تقلب المناخ في فقدان كتلة الغطاء الجليدي في الماضي والمستقبل. وأشار وفد آخر إلى مختلف الإجراءات الوطنية التي اتخذها بلده للتصدّي لارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك برنامج بحثي يركز على الحماية من الفيضانات وإمدادات المياه العذبة، وسلط الضوء على ما قد ينجم عن حدوث مزيد من ارتفاع مستوى سطح البحر من خسارة لقسم كبير من إقليم البلد.

42 - وأعربت عدة وفود عن الحاجة إلى تعزيز وإدامة فرص التبادل المفتوح والشفاف للمعارف وغير ذلك من أشكال التعاون بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي. وسلط السيد كروغر الضوء على ضرورة تحويل أفضل ما هو متاح من علوم إلى منتجات معرفية يمكن أن يستخدمها صانعو القرار. وشاطره هذا الشعور كل من السيد سويت والسيد وينكلر والسيدة سيبسغاري والسيد غرينان، وأكدوا أنه ينبغي للعلماء الالتفات إلى احتياجات واضعي السياسات وإدماجها في أبحاثهم، وأنه ينبغي تعزيز الحوارات ليس فقط بين العلماء وواضعي السياسات، بل ومع أصحاب المصلحة المحليين، بمن فيهم المشتغلون بمجال البنى التحتية المادية. وأشار السيد سويت إلى أن المنتديات التي على غرار هذا الاجتماع تتيح المجال لإقامة تعاون وتأزر بين الوكالات على الصعيد الدولي. وبالمثل، أضاف السيد وينكلر أن الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي استضافتها شيلي، وفّرت الزخم للعلماء وصانعي السياسات الشيليين للعمل معاً من أجل مدّ جسر للتفاعل بين العلم والسياسات بشأن آثار تغير المناخ. وردا على سؤال طرحته عدة وفود بشأن الكيفية التي يمكن بها توظيف

عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة لزيادة المعرفة بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر، سلط السيد كامبوستريني الضوء على أهمية زيادة الوعي بين الجمهور وفي المجتمعات المحلية من خلال تبادل المعرفة، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الوعي في صفوف مقرري السياسات.

43 - ولاحظت وفود عديدة أن التعاون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر له أهمية خاصة في مجالي بناء القدرات والتمويل للبلدان المتضررة من ارتفاع مستوى سطح البحر، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وناشد أحد الوفود المجتمع الدولي أن يعمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية لتنسيق وتمويل الإجراءات الرامية إلى التخفيف من ارتفاع مستوى سطح البحر بينما لا يزال أمام هذه الجزر وقتا لتجنب الغمر. وأكد وفد آخر أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تملك الموارد والقدرة على التعامل مع ارتفاع مستوى سطح البحر وحدها، مشيرا إلى أن استجابات التكيف الفعالة قد تتطلب أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي. وذكر السيد كروغر أنه نظرا لأن منطقة المحيط الهادئ لديها أقل قدرة على إجراء البحوث العلمية البحرية، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لا تملك القدرة على الحصول على البيانات ذات الصلة واستخدامها بالشكل الكامل، فإن هناك حاجة إلى تقاسم المنهجيات والبيانات مع منطقة المحيط الهادئ، فضلا عن بناء القدرات اللازمة لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

44 - وشددت السيدة كادوغان على أوجه الترابط بين التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشارت إلى ما بين العديد من أهداف التنمية المستدامة من ترابط، وإلى خطر أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر، إذا لم يعالج على وجه السرعة، إلى الانخفاض من فرص تحقيق العديد منها. وردا على سؤال من أحد الوفود بشأن النتائج التي يمكن الخروج بها من مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، المتوقع عقده في لشبونة في عام 2022، أشارت السيدة كادوغان إلى أن الكومنولث سيدعم أعضائه في السعي إلى وضع مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر على جدول أعمال المؤتمر، لأن مسألة ارتفاع مستوى سطح البحر ذات أهمية خاصة لأعضائه من البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وذكر السيد كروجر أن هناك حاجة إلى شراكات حقيقية لإيجاد حلول للتهديدات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسأل أحد الوفود المراقبة عن الكيفية التي يمكن بها الربط بين مختلف العمليات والآليات المتصلة بالمحيطات لكفالة اتساق التدابير والعلوم والتمويل وتجنب العمل في صوامع منعزلة. وتكلم السيد غارسيا - سوتو من واقع تجربته كمنسق مشترك لفريق خبراء العملية المنتظمة، فاستعرض جهودا شتى بُذلت في إطار العملية المنتظمة لضمان تنسيق نواتج هذه العمليات لتلبية احتياجات العلماء ومقرري السياسات، وأشار على وجه الخصوص إلى إنتاج الخلاصات التقنية والوثائق الموجزة المستندة إلى التقييمين العالميين الأول والثاني للمحيطات.

2 - التعاون والتنسيق الدوليان في التصدي للآثار والتحديات المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر

عروض حلقة النقاش

45 - في الجزء الثاني، قام فيليمون مانوني، نائب الأمين العام بأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، بإطلاع الحضور على بعض المنظورات بخصوص كيفية عمل بلدان منطقة المحيط الهادئ بشكل جماعي لاستكشاف الاستجابات لارتفاع مستوى سطح البحر، نظرا للتهديد الخاص الذي تشكله الظاهرة على شعوب المحيط الهادئ وعلى الاستحقاقات البحرية للبلدان. وقدم توماس جيمس، وهو عالم أبحاث في هيئة المسح الجيولوجي الكندية، عرضا موجزا للبحوث المتعلقة بديناميات الغطاء الجليدي وما يُحتمل أن تكون أنتاركتيكا

مسؤولة عنه من إسهامات إضافية في الارتفاع المتوقع لمستوى سطح البحر، وقدم استعراضا عاما للعمليات الرامية إلى وضع إرشادات بشأن مستوى سطح البحر لأغراض التخطيط في كندا. وقامت بينيلوبي رايدنغز، وهي قانونية ومحامية دولية وأستاذة فخريّة في جامعة أوكلاند، بنيوزيلندا، بسوق أمثلة من منطقة المحيط الهادئ لتحديد العناصر الرئيسية للتعاون والتنسيق الفعالين استجابة لارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك الأطر السياسية والسياساتية المناسبة، والمعرفة العلمية والتقنية كأساس لتوجيه الاستجابات العملية، بما في ذلك التكيف وبناء القدرة على الصمود، ومواءمة الموارد وتطوير آليات مالية مبتكرة، ووضع مبادئ قانونية يمكن أن توجه الاستجابات للتحديات القانونية. وقدمت سنجولاوغ أرنادوتير، المحاضرة في جامعة ريكيافيك، استعراضا عاما للأثار القانونية التي يُحتمل أن تنشأ عن ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير السواحل على صعيد رسم خطوط الأساس التي تقيس منها الدول حجم استحقاقاتها البحرية، والطرق التي يمكن أن تؤدي بها الجهود المنشقة، إذا توافرت الرغبة، إلى تغييرات محتملة في الإطار القانوني الدولي تحت مظلة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتناولت أيضا إيريك لوسيرو، المستشار في مكتب المستشار القانوني بوزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادات في الأرجنتين، الأبعاد القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر، مع إيلائها الاعتبار لصكوك القانون الدولي ووثائقه وسوابقه القضائية ومبادئه كأدوات يمكن أن تساعد في التصدي للتحديات التي يفرضها ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير الخطوط الساحلية. وقامت جوانا بوست، موظفة شؤون البرامج في شعبة الدعم الحكومي الدولي والنقد الجماعي التابعة لأمانة الاتفاقية الإطارية، بإطلاع الحضور على الإجراءات التي يجري اتخاذها تحت مظلة الاتفاقية الإطارية بهدف التصدي لآثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك التزامات وإجراءات التخفيف والتكيف بموجب اتفاق باريس، بما يشمل المساهمات المحددة وطنيا، والحوار الذي جرى مؤخرا بشأن المحيطات وتغير المناخ حيث انصبّ التركيز على تعزيز الصلة بين عمليات المحيطات وعمليات تغير المناخ، مع الخروج بخلاصة مفادها ضرورة أن يكون هناك طموح أكبر لتحسين أسوأ عواقب ارتفاع مستوى سطح البحر. وقدم كيفين هورسبورغ، رئيس علوم المناخ في الصندوق الأخضر للمناخ، عرضا عن تمويل إجراءات التكيف ركّز فيه على آلية الصندوق للتمويل وعلى أربعة مشاريع للصندوق يجري تنفيذها لمعالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وقدم بول هولتوس، الرئيس المؤسس والتنفيذي للمجلس العالمي للمحيطات، عرضا عن مختلف السبل التي يمكن بها إشراك القطاع الخاص في وضع وتنفيذ نهج "رمادي/أخضر/أزرق" للنهوض بتكثيف البنى التحتية للموانئ والسواحل، مشددا على أهمية إقامة الشراكات على نطاق عالمي بين القطاع الخاص والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية. وقدم بوغدان أوريسكو ونيوفر أورال، عضوا لجنة القانون الدولي والرئيسان المشاركان للفريق الدراسي التابع للجنة والمعني بارتفاع مستوى سطح البحر وعلاقته بالقانون الدولي، استعراضا عاما لولاية الفريق الدراسي وعمله، وسلطا الضوء على أجزاء معينة من ورقة القضايا الأولى التي أعدها الفريق الدراسي. وقام فو تان كا، المحاضر الرئيسي في جامعة هانوي، بإطلاع الحضور على تجارب من شرق آسيا فيما يتعلق بالتعاون والتنسيق الدوليين، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، من أجل التكيف والتخفيف، مع تسليط الضوء على فعالية الآليات الإقليمية في مساعدة الدول على تنفيذ تدابير التكيف، وإصلاح النظم الإيكولوجية البحرية، وتطوير اقتصادات محيطية مستدامة، وتحسين سبل عيش الناس. وقامت بيبيرا توريتورا، منسقة مبادرة المحيطات المستدامة للجميع التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بمناقشة الاتجاهات السائدة والفرص السانحة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية للاقتصادات المحيطية المستدامة والتصدي لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر. وقام هيدي ساكاغوتشي، رئيس معهد بحوث سياسات المحيطات التابع لمؤسسة ساساكاوا للسلام، بعرض الجهود

المبدولة للتصدي لتحديات ارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك من خلال وضع مؤشر لقابلية التأثر بأخطار المناخ والمحيطات فيما يتصل بآثار تغير المناخ، مع تسليط الضوء على أهمية بناء القدرات والابتكار والشراكات الدولية.

حلقات النقاش

46 - ركزت المناقشات التي أجريت على التفاعل بين العلم والسياسات، والتعاون على جميع المستويات ومع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، والحلول المستمدة من الطبيعة، والصلة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي، والأبعاد القانونية، والمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من آليات التمويل، وبناء القدرات.

47 - وفيما يتعلق بالتفاعل بين العلوم والسياسات، أكدت عدة وفود أهمية دور الشراكات بين الممارسين والعلماء في وضع إرشادات بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر والحاجة إلى منبر علمي لتوجيه الاستجابات العملية والتمويل، ولا سيما بعد الجائحة، فعندئذ ستكون الميزانيات مجهدة على الأرجح. وأشاروا إلى تحديات خاصة تتعلق بافتقار صانعي القرار إلى التوجيه المناسب بشأن عمليات التخطيط الساحلي، بما في ذلك التوجيه المتعلق بالإجراءات الطويلة الأجل التي يمتد تأثيرها إلى ما بعد عام 2200، وأبرزوا أهمية الاستعداد واستخدام أدوات التخطيط، مثل تقييمات الأثر البيئي والاستراتيجي وتخطيط الحيز البحري، في تنمية الاقتصادات المحيطية المستدامة.

48 - وردا على سؤال بشأن تلك التحديات، أشار السيد جيمس إلى الدور الهام الذي تؤديه التوجيهات الدولية والطرق المختلفة للاستجابة للمخاطر التي يشكلها ارتفاع مستوى سطح البحر، مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص لمختلف الآثار المحتملة على نطاق سلسلة متصلة، والإطار الزمني الذي يرجح أن تُحسّ الآثار في غضون، وأحدث البحوث، ودرجات تحمل المخاطر. وتحدث عن عملية دمج العلوم في صنع القرار، ولا سيما لغرض توجيه الإنفاق، مسلطاً الضوء على أهمية المعلومات على مختلف المستويات ومن مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاعات العلمي والأكاديمي والحكومي والمهني. وتحدث بالتفصيل أيضاً عن المدى الذي تم بلوغه على صعيد إدماج ارتفاع مستوى سطح البحر في عمليات التخطيط في كندا وأسباب التباينات الموجودة في الممارسة العملية.

49 - وأبرزت عدة وفود أهمية رصد المحيطات وإجراء القياسات الخاصة بها وإجراء مزيد من البحوث بخصوص آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على السكان. وشددت السيدة تورثورا على ضرورة زيادة توافر البيانات المتعلقة بالمخاطر المناخية وفوائد النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وتيسير الحصول على هذه البيانات، وكذلك على الحاجة إلى إدماجها في عمليات صنع السياسات.

50 - ونوقشت أهمية التعاون والتنسيق على جميع المستويات وتجنب التجزؤ بين المستويات المحلي والوطني والإقليمي وداخل كل مستوى من هذه المستويات. واستعرض أحد الوفود عددا من الفرص السانحة للتعاون الدولي في سياق ارتفاع مستوى سطح البحر، ويمكن العثور على روابط الصفحات الشبكية التي تتضمن معلومات عن هذه الفرص في بيانه المنشور على الموقع الشبكي للشعبة. وردا على أسئلة طُرحت بخصوص هذه المسألة، سلط السيد مانوني الضوء على مختلف الجهود التعاونية الجارية في منطقة المحيط الهادئ في المجالين التقني والقانوني، مع مشاركة مختلف الآليات الإقليمية والهيئات والوكالات. وشدد على المساهمة الرئيسية التي تقدمها المعارف التقليدية في إيجاد حلول لارتفاع مستوى سطح البحر، ولا سيما

في منطقة المحيط الهادئ، نظرا لما بين المحيط وشعوب المنطقة من روابط متأصلة. وذهب إلى أنه من الممكن الاهتمام إلى نهج متوازن للاستجابة لارتفاع مستوى سطح البحر يشمل العلوم والمعارف التقليدية والقانون الدولي والخيارات المادية والتقنية المتاحة، مع التأكيد أيضا على الحاجة إلى القدرات في المنطقة. وتحدث السيد جيمس بدوره عن التعاون والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية، مستندا إلى تجربة كندا، وسلط الضوء أيضا على أهمية التفاعل بالشكل المناسب مع المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، التي يعاني الكثير منها لقابلية التضرر بشدة من آثار تغير المناخ.

51 - وردا على سؤال بشأن الدروس المستفادة من تجربة المحيط الهادئ القابلة للتطبيق في مناطق لا توجد فيها آليات راسخة للتعاون الإقليمي، أشارت السيدة رايدنغز إلى أن التعاون الإقليمي يصبح أسهل حتما إذا كانت هناك آليات إقليمية قوية قائمة من قبل، وأبرزت مع ذلك أن الدروس المستفادة من تجربة المحيط الهادئ يمكن ترجمتها على الصعيدين الوطني والدولي. وسلطت الضوء، ومعها السيدة لوسيرو، على آليات الإدارة القائمة في مناطق أخرى وعلى الصعيد العالمي.

52 - وردا على تعليق بشأن أهمية دور التعاون الإقليمي في معالجة الآثار الأوسع نطاقا التي لا قبل للدول بالتصدي لها منفردة، أشار السيد فو إلى أن آلية شراكات الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا هي آلية فعالة في توفير التوجيه لدول تلك المنطقة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأشارت عدة وفود إلى أهمية اتخاذ إجراءات للتكيف من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

53 - وشددت عدة وفود أيضا على أهمية أن يكون هناك تعاونا رأسيا داخل الدولة الواحدة إلى جانب التعاون الإقليمي. وأشار أحد هذه الوفود إلى برنامج بلده الوطني المتعدد الوكالات لمساعدة مديري المناطق الساحلية على تعزيز القدرة على الصمود، وإلى البرامج الهادفة إلى إشراك أصحاب المصلحة والمجتمعات الساحلية في عمليات إيجاد الحلول. وفي معرض تناوله تعليقا أبدي بخصوص أهمية إجراء مشاورات واسعة النطاق لتجنب المنازعات، أطلع السيد فو الحضور على الممارسة المتبعة في فييت نام، حيث تعالج في إطار من التعاون والتنسيق الحالات التي يتعارض فيها ما للقطاعات المختلفة من مصالح في المناطق الساحلية، بما في ذلك من خلال لجنة توجيهية يرأسها قادة المقاطعات وتضم جميع القطاعات. وشدد أيضا على أهمية مراعاة الجوانب الإنسانية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة ومراعاة الإدارة المتكاملة للمناطق الداخلية والساحلية، إذا ما أريد الاهتمام إلى حلول مستدامة لارتفاع مستوى سطح البحر.

54 - وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في التصدي لتحديات ارتفاع مستوى سطح البحر، سأل أحد الوفود عن طموحات القطاع الخاص في هذا المجال في سياق العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، ولا سيما مؤتمر أطراف الاتفاقية الإطارية المقبل، المقرر عقده في غلاسغو، المملكة المتحدة؛ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في كونمينغ، الصين؛ ومؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، المقرر عقده في لشبونة. وسلط السيد هولتوس الضوء على إصرار القطاع الخاص على إنشاء مجموعة قيادية تتكون في إطارها جماعة ممارسة مهنية متماسكة تضم الشركات التي تستخدم البنى التحتية للسواحل والموانئ والتي تديرها وتستثمر فيها، وذلك لتكوين فهم لإمكانات إزالة ثاني أكسيد الكربون وتحقيق هذه الإمكانيات، وإقامة تحالف لدعم التحركات صوب حماية ما لا يقل عن 30 في المائة من المحيط بحلول عام 2030. ولاحظت السيدة بوست ضرورة توافر إطار للبحث من أجل تكوين فهم أفضل للخيارات المتصلة بإزالة ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك فوائد هذه الخيارات وعلاقات المفاضلة بينها.

55 - وفي معرض تناوله تعليقاً أبدي بخصوص التعاون الإقليمي، شدد السيد هولتوس على أهمية اتباع نهج إقليمي لإشراك القطاع الخاص، مشيراً إلى أن هناك اهتماماً شديداً من شركات من مختلف القطاعات بالتعاون على الصعيد الإقليمي، ولا سيما في البحار شبه المغلقة مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الكاريبي.

56 - وذكرت عدة وفود أن الاجتماع، حسب فهمها، لن يركز على مناقشة المسائل القانونية المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر، مؤكدة أن هذا المسائل خارجة عن ولاية العملية التشاورية غير الرسمية. وأكدت هذه الوفود أنه ليس لها في الوقت الحالي موقف حيال هذه المسائل وأنها تتطلع إلى المشاركة في أعمال المحافل المختصة بهذه المسائل ولا تريد أن تُصدر أحكاماً مسبقة بخصوص هذه الأعمال، ولا سيما تلك التي تضطلع بها لجنة القانون الدولي. ولاحظ أحد الوفود أن أي حل للتحديات القانونية المرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر يجب أن يتم دون المساس بالاتفاقية، وأضاف أن هناك مجموعة متنوعة من المنظورات بشأن المسائل القانونية، بما في ذلك مسألة ما إذا كانت خطوط الأساس قابلة للتحرير بموجب الاتفاقية. وأكد هذا الوفد أن الموضوع الذي يشكل قاسماً مشتركاً بين العروض التي قُدمت هو أهمية التعاون والحوار والتفاعل بخصوص هذه المسألة.

57 - وشدد أحد الوفود على أن ارتفاع مستوى سطح البحر لا ينبغي أن يكون له أثر في اتفاقات الحدود، وسأل أعضاء حلقة النقاش عن رأيهم في مسألة إقامة خطوط أساس دائمة على الرغم من وجود مفاوضات جارية، وعن رأيهم في الدور المحتمل لقرارات الجمعية العامة إزاء استقرار الحدود البحرية. ورداً على ذلك، أشارت السيدة راينغز إلى ممارسات الدول فيما يتعلق بديمومة اتفاقات تعيين الحدود من منطلق الحرص على الحفاظ على الاستقرار والعلاقات السلمية، بينما أكدت السيدة لوسيرو أيضاً على أهمية أمن واستقرار الحدود بين الدول المتجاورة من منظور قانون المعاهدات. وشددت السيدة أرنادوتير على الاختلافات بين الحدود الخارجية التي تحدّد من جانب واحد، والتي قد تكون قابلة للتحرير، وبين اتفاقات الحدود التي لا تخضع للتغيير بسبب حدوث تغير جوهري في الظروف. وأشارت أيضاً إلى إمكانية أن يشير قرار للجمعية العامة إلى الفهم المتكوّن لدى الدول فيما يتصل بتفسير الاتفاقية في هذا الصدد، كما أشارت إلى إمكانية طلب فتوى من المحكمة الدولية لقانون البحار أو محكمة العدل الدولية.

58 - ورداً على سؤال طرح بخصوص العلاقة بين الاستقرار القانوني وعمليات التكيف، سلط السيد مانوني الضوء على الأولوية المعطاة للاستقرار القانوني في منطقة المحيط الهادئ، مع تأكيده على أوجه الارتباط بقضايا التكيف. ورداً على سؤال منفصل بخصوص التحديات المباشرة التي يمكن للدول النامية أن تتصدى لها في إطار نظام الاتفاقية، استكشفت السيدة أرنادوتير الإمكانات المتاحة بموجب الاتفاقية لتعزيز استقرار الحدود البحرية، في حين أضافت السيدة لوسيرو أنه قد يلزم وضع حلول مصممة خصيصاً لحالات بعينها. ورداً على سؤال بخصوص التحديات التي تواجهها الدول النامية، أشارت السيدة راينغز إلى أهمية استقاء المعلومات عن خطوط الأساس والتغيرات التي يُحتمل أن تطرأ على تلك الخطوط.

59 - وشددت عدة وفود على أهمية الحلول المستمدة من الطبيعة في التصدي لتحديات ارتفاع مستوى سطح البحر، وكذلك الصلة بين المحيطات والمناخ والتنوع البيولوجي كجزء لا يتجزأ من سياساتها، عارضةً أمثلة مختلفة في بلدانها، بما في ذلك من خلال السياسات والقوانين والأهداف والمبادرات. وأبرز أحد الوفود أن مجموعة الدول السبع، في اتفاق الطبيعة لعام 2030 الذي اعتمدته مؤخراً، أقرت بالروابط بين تغير المناخ والمحيطات والتنوع البيولوجي وأهمية الحلول المستمدة من الطبيعة كجزء من إجراءات التخفيف والتكيف، بما في ذلك ما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. وأعرب أحد الوفود عن التزامه بالعمل

مع جماعات الممارسة المهنية على النهوض بالحلول المستمدة من الطبيعة والنُهُج القائمة على الطبيعة إزاء قدرة المناطق الساحلية على الصمود، عارضاً مبادراته وأدواته المختلفة المتصلة بالتكيف والمرونة.

60 - وأشارت عدة وفود إلى ما تبذله في إطار قوانين المناخ ذات الصلة من جهود لخفض انبعاثات غازات الدفيئة وتحقيق تعادلية الأثر بحلول عام 2050، بما في ذلك من خلال قطاعات المحيطات واستخدام المناطق البحرية المحمية. وسلّط أحد الوفود الضوء على الإجراءات التي يتخذها للحد من الانبعاثات في قطاعي النقل البحري ومصائد الأسماك. وأعرب أحد المراقبين عن رأي مفاده أنه يمكن اتخاذ تدابير إضافية للحد من الانبعاثات الناتجة عما يجري في عرض البحر من عمليات للتنقيب عن النفط والغاز واستغلالهما، وكذلك عن عمليات النقل البحري. ووجّه الانتباه أيضاً إلى التحدّيات التي يطرحها ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتصل بالكابلات البحرية، ولا سيما محطات الوصول التي غالباً ما تقع في المناطق الساحلية، وذلك في ظل ازدياد خطر حدوث الفيضانات بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار السيد هورسبورغ إلى أن محطات الوصول هذه يمكن أن تكون أيضاً عرضة لآثار المخاطر الطبيعية، مثل المدود العاصفية، واقترح على الجهات العاملة في صناعة الكابلات البحرية مراعاة هذه المخاطر عند اختيار المواقع.

61 - ورخّبت عدة وفود بالحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ، في إطار الاتفاقية الإطارية، والذي يجري في إطاره النظر في كيفية تعزيز إجراءات التكيف والتخفيف في هذا السياق، وأعربت عن أملها في الخروج من المؤتمر السادس والعشرين لأطراف الاتفاقية الإطارية بوثيقة ختامية طموحة بشأن المحيطات وتغير المناخ. وردا على سؤال بشأن اجتماع غير رسمي مُقبل بشأن المحيطات والمناخ في إطار هذه العملية، قدمت السيدة بوسست مزيدا من التفاصيل عن هذه المناسبة، مشيرة إلى أن الرئيسة السابقة والرئيس الجديد لمؤتمر الأطراف سيستضيفانه، وستجري خلاله مناقشة نتائج الحوار وسبل المضي قدماً.

62 - وفي معرض تناولها للشواغل المتعلقة بانخفاض مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة لدعم الاقتصادات المحيطية المستدامة وللصّدّي لتحديات ارتفاع مستوى سطح البحر، أشارت السيدة توررتورا إلى أن مبادرة المحيطات المستدامة للجميع التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ستزيد من حجم البيانات المتاحة بخصوص التدفقات المالية الإجمالية الموجهة صوب حفظ الموارد البحرية واستخدامها المستدام، وستعدّ توجيهات لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي في هذا المجال، وستستكشف الكيفية التي يمكن بها للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد على إعادة توجيه الاستثمار الخاص نحو الاستدامة، وستعزّز قاعدة الأدلة لدعم الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال أدوات التشخيص القطري للاقتصاد المحيطي المستدام وإنشاء "مراكز للإنعاش الأزرق". وفيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أدوات التمويل الموجهة لدعم التكيف والتخفيف، وجّه أحد الوفود الانتباه إلى صندوقه الوطني الذي أعلن عنه مؤخراً لإكساب المناطق الساحلية القدرة على الصمود، والذي سيوفر 34 مليون دولار للنُهُج القائمة على الطبيعة في مجال إكساب المناطق الساحلية القدرة على الصمود. وأعلن وفد آخر عن إطلاق صندوق الكوكب الأزرق، وهو صندوق للمعونة الإنمائية يستهدف قضايا المحيطات بقيمة 500 مليون جنيه استرليني.

63 - وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن عمل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. وأشارت السيدة توررتورا إلى أن اللجنة تركّز على ارتفاع مستوى سطح البحر في إطار جدول أعمال أوسع نطاقاً بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ووجّهت الانتباه كذلك إلى الجهود الجارية الرامية إلى إدراج بعض الشروط

المتصلة بالقدرة على تحمّل تغير المناخ في عمليات التمويل الميسّر المقدم من أعضاء المنظمة ومن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

64 - وردًا على استفسار عن تمويل مشاريع المساعدة على الصعيد الإقليمي، أشارت السيدة تورتورا إلى أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعمل بشكل رئيسي مع الدول، ولكنها تعمل أيضا مع المؤسسات الإقليمية. وأشارت كذلك إلى أنه سيتمكن من خلال إنشاء "مراكز الإنعاش الأزرق" تحقيق الربط بين الدول المشاركة لتعزيز التعلّم المتبادل وإيجاد الحلول التي تشمل دولا متعددة.

65 - وفيما يتعلق بالفرص الناشئة للاستثمار الخاص، أشار السيد هورسبورغ إلى أن التحديات المتصلة بارتفاع مستوى سطح البحر تتيح فرصا استثمارية، بما في ذلك في مجالات التأمين وإعادة التأمين، والحفاظ على سبل العيش، والسياحة. ووجّه الانتباه إلى ظهور ما يُسمّى "سندات القدرة على الصمود"، كقناة فرعية من السندات الخضراء، وأشار إلى أن نشوء أنشطة أعمال جديدة استجابةً لارتفاع مستوى سطح البحر يشكل فرصة يمكن لرؤاد المشاريع استغلالها، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وردا على أسئلة طُرحت على سبيل المتابعة بخصوص استخدام سندات القدرة على الصمود ومدى توافر المعلومات الممنهجة عن الأدوات المالية ذات الصلة بارتفاع مستوى سطح البحر، أشار السيد هورسبورغ إلى وجود عدد من النهج البرنامجية التي سيتم في إطارها إصدار سندات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمعالجة مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالقدرة على الصمود. وأشار أيضا إلى أن الموقع الشبكي للصندوق الأخضر للمناخ يوفر ثروة من المعلومات عن هذه المواضيع. وأشار السيد ساكاغوتشي إلى أن مؤشر قابلية التأثر بأخطار المناخ والمحيطات يمكن أن يكون بمثابة أداة للحكومات لإيجاد قياس كمي للتهديد الذي يشكله تغير المناخ، وترتيب الإجراءات حسب الأولوية، وحشد التمويل الدولي لبناء القدرة على الصمود. وأشار كذلك إلى أن المؤشر يقدم للمستثمرين من القطاع الخاص ولصناعة التأمين تقييما مفصّلا للمخاطر يُهدف به إلى تحسين القرارات الاستثمارية المتعلقة بإجراءات بناء القدرة على الصمود في المدن الساحلية.

66 - وردًا على طلب للاطلاع على مزيد من المعلومات عن مؤشر القابلية للتأثر بمخاطر المناخ والمحيطات، أشار السيد ساكاغوتشي إلى أنه يركّز على المدن الساحلية في البلدان النامية، وأنه يقدم تفاصيل على مستوى المدينة بخصوص طبيعة وآثار المخاطر المتصلة بالمناخ والمحيطات، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. وأشار كذلك إلى أن المؤشر يقيّم مجموعة عريضة النطاق من عوامل الخطر المتصلة بأمن المدن وسكانها، وأنه يعتمد نهج "التقييم الحكمي المهيكل للخبراء".

67 - وفيما يتعلق ببناء القدرات، طُرح سؤال بشأن كيفية ضمان امتلاك الدول النامية الموارد المالية والبشرية اللازمة للتصدي للتحديات المتعلقة بارتفاع مستوى سطح البحر. وردًا على ذلك، شدّد السيد ساكاغوتشي على أهمية شراكات أصحاب المصلحة المتعددين من مختلف القطاعات، مسلّطا الضوء على الأهمية القصوى لبناء القدرات، ولا سيما تنمية الموارد البشرية. وشدّدت السيدة رايدنغز على أن اكتساب الدول النامية للمعارف والمعلومات الضرورية قد يتطلب بناءً للقدرات، وهو ما يتطلب بدوره موارد مالية وموارد أخرى، مع الإشارة إلى أنه يمكن أيضا تعلّم وتحقيق الكثير من خلال العمل مع كيانات أخرى، بما فيها الدول والمنظمات والقطاع الخاص.

68 - وردًا على سؤال عن التجارب الإقليمية فيما يتعلق ببناء القدرات، قدم السيد فو مثالا لمراكز الامتياز الإقليمية للإدارة الساحلية المتكاملة المنشأة في دول شتّى في منطقة شرق آسيا. وأشار إلى أن هذه

المراكز تدرب المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم المسؤولون على مستوى المقاطعات والمستوى المحلي، الذين يدرّبون آخرين أثناء تنفيذ أعمال الإدارة الساحلية المتكاملة على مستوى المقاطعات.

البند 4 من جدول الأعمال

التعاون والتنسيق بين الوكالات

69 - قدّم السيد دي سيريا سواريس، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، بصفته منسقاً لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، بياناً خطياً أتيح للحضور قبل بدء النظر في هذا البند من جدول الأعمال⁽⁴⁾. وأبلغ الوفود في بيانه بأنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات منذ انعقاد الاجتماع العشرين للعملية التشاورية غير الرسمية، بما في ذلك فيما يتعلق بموضوع التركيز، وكذلك على ضوء آثار جائحة كوفيد-19.

70 - وسلط السيد دي سيريا سواريس الضوء أيضاً على بضعة إنجازات تحققت خلال جائحة كوفيد-19. فوجه الانتباه إلى مناسبة افتراضية رفيعة المستوى لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات أقيمت في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020 بهدف تقييم المبادرات الجارية المتصلة بالمحيطات على ضوء جائحة كوفيد-19 والتفكير في الكيفية التي يمكن بها تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات بشأن قضايا المحيطات والمناطق الساحلية بعد عام 2020. وأكدت العروض التي قدّمت في هذه المناسبة أهمية الاستفادة من فرص التعاون، بما في ذلك من خلال الشراكات الاستراتيجية في شؤون المحيطات، والدور الذي يمكن للعلوم والابتكار القيام به الآن، أكثر من أي وقت مضى، في إيجاد فهم أكبر لخدمات ووظائف النظم الإيكولوجية المحيطية⁽⁵⁾. وجرت الإشارة إلى التعاون الفعال القائم بين شبكة الأمم المتحدة للمحيطات واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مما أسفر عن الانتهاء في الوقت المناسب من وضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، التي أطلقت في 1 كانون الثاني/يناير 2021. وبالإضافة إلى ذلك، ودعماً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، أنجز أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات عملهم بشأن وضع منهجية أتاحت المجال لجمع البيانات والمعلومات من نحو خمسين دولة إزاء مؤشر الأداء الخاص بالغاية 14 (ج) من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

71 - وأشار السيد دي سيريا سواريس في بيانه أيضاً إلى أنه على الرغم من المعوقات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، عقدت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات وأعضاؤها عدداً من اللقاءات المثمرة بطريقة التداول عن بُعد، بما في ذلك لاعتماد برنامج عمل الشبكة لعام 2021⁽⁶⁾، وتحديد الندوات المواضيعية الشبكية التي يمكن أن تعقدها شبكة الأمم المتحدة للمحيطات في عام 2021، والشروع في تنظيم جزء ناجح من دورة انعقاد شبكة

(4) متاح على العنوان الشبكي www.un.org/Depts/los/consultative_process/icp21/statement21.htm.

(5) تسجيل الاجتماع متاح على العنوان الشبكي www.unoceans.org/activities/en/.

(6) متاح على العنوان الشبكي.

الأمم المتحدة للمحيطات في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمحيطات لعام 2021⁽⁷⁾. وأشار أيضا إلى العملية الجارية لطلب عضوية شبكة الأمم المتحدة للمحيطات من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

72 - ولم يتم الإدلاء بأي بيانات في إطار هذا البند.

البند 5 من جدول الأعمال

عملية اختيار المواضيع والمشاركين في حلقة النقاش تيسيراً لعمل الجمعية العامة

73 - بالإشارة إلى الفقرة 352 من قرار الجمعية العامة 124/73، دعا الرئيس المشاركون إلى تقديم آراء ومقترحات بشأن طرق تصميم عملية شفافة وموضوعية وشاملة لاختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة، بما ييسر عمل الجمعية العامة خلال المشاورات غير الرسمية التي تجريها بشأن القرار السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار.

74 - ولم يتم الإدلاء بأي بيانات في إطار هذا البند.

البند 6 من جدول الأعمال

المسائل التي يكون من المفيد أن توليها الجمعية العامة اهتمامها في ما تقوم به من أعمال في المستقبل بشأن المحيطات وقانون البحار

75 - وجّه الرئيس المشاركون الانتباه إلى قائمة مجمعة ومنسقة بالقضايا التي يمكن أن تستفيد من اهتمام الجمعية العامة بها، ودعا الممثلين إلى إبداء التعليقات عليها.

76 - ودعا الرئيس المشاركون أيضا الممثلين الراغبين في اقتراح مسائل إضافية لإدراجها في القائمة إلى تقديمها إلى الرئيسين المشاركين أو إلى الأمانة العامة كتابةً قبل نهاية الاجتماع.

77 - واقترح أحد الوفود أن تنتظر العملية التشاورية غير الرسمية، في اجتماعها المقبل، في دور الاستخدام المستدام للموارد البحرية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. واقترح وفد مراقب موضوع التعدين في قاع البحار العميقة.

(7) ويمكن مشاهدة تسجيل الفيديو الكامل للاحتفال باليوم العالمي للمحيطات لعام 2021 على العنوان الشبكي <https://unworldoceansday.org>. ويمكن أيضا مشاهدة الفيديو المسجل للجزء المتعلق بشبكة الأمم المتحدة للمحيطات على العنوان الشبكي www.unoceans.org/activities/en/.